

1705, 9-
2-9

افق
2



T13-00500

مكتبة جامعة الإسكندرية
 رقم المكتبة: ١٨٨٠
 الرقم: ٩٩/٩

جامعة الإسكندرية
 كلية الحقوق

٩٠٤

اقتصاد
 ٩٤

سياسة الاستيراد وأثرها
 على البناء الصناعي في مصر

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق
 من كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية
 مقدمة من
 ((جمال الدين صلاح الدين الأيوبي)) -

إشراف

الاستاذ الدكتور محمد حامد دويدار
 استاذ ورئيس قسم العلوم المالية والاقتصادية
 كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

لجنة الحكم على الرسالة :

- ١ - الاستاذ الدكتور محمد حامد ديهدار - كلية حقوق الاسكندرية
(مشرفا ورئسا)
- ٢ - الاستاذ الدكتور الفخر عزيز - معهد التخطيط القومي
(عضوا)
- ٣ - الاستاذ الدكتور مصطفى رندى شبحه - كلية حقوق الاسكندرية
(عضوا)

استغرق اعداد هذا البحث سنوات طويلة بدأت منذ عام ١٩٧٧م ، وكيسان
الطريق حقوقا بالصواب ، ولا أستطيع الا أن أعيد بخير علم استاذي الفاضل / الدكتور
محمد بن مسعود الذي عاونني بأرائه السديدة وأفكاره الدقيقة واتساع صدره للناقشات
التي دارت بيننا ، ساعات طوال من النهار أو الليل ، وكذلك القراءة المستمرة للبحوث
والتحليل طيلة خلال فترة اعدادة ، بالرغم من ضيق وقته ، الذي يستوجب اهتمامه
كثيرا من طلاب الدكتوراه وكذا طلاب المراحل المختلفة ، فب أعينته ما يكون بواجب
عظيم .

وقد نفع استاذي الدكتور الفاضل / **الأستاذ** / بقراءة الرسالة والتعليق عليها وناقشته
الجوانب المختلفة فيها قبل اخراج هذا العمل للناس ، وكان ذلك بمصيبة
مدرسته ، وحبه للعلم ، **الى مصرنا ، صانعة الحضارة**
الى ذكرى والدي
الى والدتي
كما أن دور استاذي الدكتور الفاضل / **الى والدتي** / قد كان له
دور البحث تستغرق بيننا الساعات الطوال ، وخاصة في مجال مناقشة الاحصائيات وما تلتها
والتعليق عليها ، وقراءة اجزاء كثيرة من البحث والتعليق عليها ، وهو الامر الذي يكرهه
من دواعي هذا البحث .

والتشجيع الدائم لاستاذي الدكتور الفاضل / **الى والدتي** / من البحث ، والتعليق
عليها ، وطرح بعض الأفكار ، كان له أثر رائع .

والبحال لا يصعب في الفكر للمدود العظيم من أفاضل الاساتذة الاجلاء الذين
عاونوا ، بتقديم البيانات والمعلومات التي تضمنها البحث ، ولا يخفى أيضا أن أقدم بواجب
الفكر للمادة وكلا وزارة الصناعة وكلية وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمادة ، وكيسل
وزارة المالية ووزارة مصلحة الجمارك الاستاذ ابو امير رحال والمادة وكل وزارة التجارة
والاخذة (للتسجيل التجاري) ، والسيدة السيدة عفاف بوزارة البحث العلمي قسم

استغرق اعداد هذا البحث سنوات طويلة ، بدأت منذ عام ١٩٧٧ م ، وكان الطريق محفوفاً بالصعاب ، ولا أستطيع الا أن أشيد بغزير علم استاذى الفاضل / الدكتور محمد دويدار ، الذى عاوننى بآرائه السديدة وافكاره الدقيقة ، واتساع صدره للمناقشات التى دارت بيننا ، ساعات طوال من النهار أو الليل ، وكذلك بالقراءة المستمرة للبحث والتعليق عليه خلال فترة اعداده ، بالرغم من ضيق وقته ، الذى يستوعب أعداداً كبيرة من طلاب الدكتوراه وكذا طلاب المراحل المختلفة ، فهـ أشبه ما يكون بـراهب علم .

وقد تفضل استاذى الدكتور الفونس عزيز ، بقراءة الرسالة والتعليق عليها ومناقشة الجوانب المختلفة فيها قبل اخراج هذا العمل للمناقشة العلنية ، وكان ذلك بمساعدة صدر منه ، وحب للعلم ، فاضفى عليها ، عظيم افكاره المتخصصة الملمة بجوانب التجارة الخارجية لمصر ، فكان لفيض علمه الاثر العظيم .

كما أن دور استاذى الدكتور مصطفى رشدى شيحة ، كان عظيماً ، فقد كانت المناقشات حول البحث تستغرق بيننا الساعات الطوال ، وخطبة فى مجال مناقشة الاحصائيات وبمبانياتها والتعليق عليها ، وقراءة اجزاء كثيرة من البحث والتعليق عليها ، وهو الامر الذى يمكن اعتباره من دوافع اثره هذا البحث .

والتشجيع الدائم لاستاذى الدكتور عادل حشيش ، بقراءة اجزاء من البحث ، والتعليق عليها ، وطرح بعض الافكار ، كان له اثر رافع .

والمجال لايسعف فى الشكر للعدد العظيم من افاضل الاساتذة الاجلاء الذين عاونوا ، بتقديم البيانات والمعلومات التى تضمنها البحث ، ولا يفوتنى أيضاً أن أتقدم بـوافر الشكر للسادة وكلاء وزارة الصناعة ووكلاء وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والسادة وكيل وزارة المالية ورئيس مصلحة الجمارك الاستاذ ابراهيم رحال والسادة وكيل وزارة التجارة الداخلية (للتسجيل التجارى) ، والسيدة المهندسة عفاف بوزارة البحث العلمى قسم

بإراءات الاختراع . والزملاء الافاضل بالرقابة الادارية .

كما أنني لا أستطيع نكران المساعدات العظيمة فلاح الفاضل الاستاذ المرحوم على سليمان ، رئيس الشعبة (للتجارة الخارجية) بوزارة التخطيط .

كما أنني أتقدم بالشكر للاح محمد كامل دسوقي الذي قام بكتابة هذا البحث على ما قام به من مجهود . وأتقدم بعظيم شكرى واجلالى وتقديرى لامي الحبيبة التي طالما شجعتنى في فترات ضيقى ، ويسرت السبيل أمامى ، فكان لمجهودها اثر كبير فى انجاز هذا البحث .

وأخيرا فان مسئولية البحث وكل ما به من أخطاء تقع على عاتقى ومسئوليتى الشخصية . والله يوفقنا لما فيه خير مصر وسوددها .

جمال الدين الايوبى

كما كانت التجارة الخارجية أحد السبل الأساسية في ادخال المجتمعات التي أصبحت متخلفة، في نمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي، تظل هذه التجارة تلعب خاصة من خلال النشاط الاستيرادي، دورا محوريا في تحقيق التغيرات التي تحدث في الاقتصاديات المتخلفة مع التغير في نمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي... هذا القول يصدق بصفة خاصة عند محاولة المجتمع المتخلف إقامة بعض البناء الصناعي من خلال استراتيجية احلال الواردات. (١) هي استراتيجية تضمنتها ممارسات رأس المال المصري، منذ ما بعد الحرب العالمية الاولى حتى النصف الثاني من الخمسينات، حتى بدأت تعتنق صراحة كمحور للسياسة الاقتصادية التي تشهد أزماتها في أواخر ما سمي بالخطة الخمسية الاولى في منتصف الستينات. وهي أزمة تستفحل مع تفاقم التناقض بين رأس المال المصري ورأس المال الدولي ينتهي الى صرب الدولة في مصر، واتجاه رأس المال المحلي الى قبول التبعية والتخلي عن مشروعاته في استكمال البناء الصناعي. وهنا كذلك تكون التجارة الخارجية، وخاصة تجارة الواردات، هي احدى التعبيرات الأساسية عن السياسة الجديدة التي سميت بسياسة "الانفتاح الاقتصادي".

وإذا كان تاريخ رأس المال كعلاقة اجتماعية سائده هو عملية (٢) بين الاداء الفردي للاجزاء المتخلفة لرأس المال، وهو أداء يتم من خلال حرية كبيرة لحركة المشروعات الفردية، والاداء الجماعي لرأس المال من خلال سلطة الدولة، وهو أداء يتضمن قدرا يضيق ويتسع من القيود التي تفرض على حركة المشروعات الفردية، فإن هذا التنازع يجد تعبيره في الدرجات المختلفة من تدخل الدولة بطبيعتها الاجتماعية والسياسية، في الحياة الاجتماعية بصفة عامة، والحياة الاقتصادية بصفة خاصة. دون أن يستثنى من هذه الاخيرة النشاط الخاص بتجارة الخارجية بعامة والنشاط الاستيرادي

(١) أنظر في مفهوم هذه الاستراتيجية

— الفصل الاول من الباب الثالث من هذا البحث. وكذا مراجع مستخدمة في البحث

— د. محمد دويعدار

— الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ص

— مقال

— د. عمرو محي الدين

— سمير رضوان — روبرت مابرو — التصنيف في مصر.